العرب
الأربعاء 2021/04/28
السنة 43 العدد 12044

علاوي يستعدّ للانتخابات العراقية بتوليفة سياسية غير متجانسة

بغداد - بدأ رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي استعداداته لخوض الانتخابات البرلمانية المبكرة المقرّرة لشهر أكتوبر القادم بتشكيل جبهة سياسية تضم متظاهرين شاركوا في الحراك الاحتجاجي الكبير الذي شهده العراق بدءا من خريف سنة 2019.

ويحاول السياسي العراقي الذي برز في مرحلة ما بعد الغزو الأميركي للعراق وتراجع دوره تدريجيا بفعل ظهور منافسين آخرين كبار على الساحة في مقدّمتهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عن طريق الجبهة الجديدة التي حملت اسم "الجبهة الوطنية المدنية" نفض الغبار عن شخصه، أملا في لعب دور أكبر في مرحلة عراقية جديدة يرى البعض أنّها ستكون مختلفة عن سابقاتها، بسبب تعاظم دور الشارع الذي كان وراء إقرار الانتخابات المبكّرة.

وتضمّ الجبهة بحسب بيان نشرته الثلاثاء، "شخصيات سياسية وطنية وشيوخ عشائر وكفاءات ومتظاهرين سلميين وناشطين مدنيين".

ولا تبدو الخطوة التي أقدم عليها علاوي خارجة عن إجراء معتاد في الحياة السياسية العراقية وأصبح مألوفا قبل أي استحقاق انتخابي ويتمثّل في نثر الائتلافات القائمة من قبل وإعادة تركيبها بطريقة عشوائية بناء على أسس مصلحية عاجلة وليس على أفكار وبرامج، وهو الأمر الذي يفسّر سرعة تفكّك تلك الائتلافات وكثرة الانشقاقات في صفوفها بمجرّد أن تنقضي الانتخابات.

> جبهة جديدة بقيادة علاوي مطعمّة بممثّلين عن الحركة الاحتجاجية سعيا للاستفادة من زخم انتفاضة أكتوبر 2019

ومعروف عن علاوي بشكل خاص كثرة التحالفات السياسية التي قام بتشكيلها. فالرجل الذي تولى رئاسة الحكومة المؤقتة للفترة من 2004 إلى 2005، كان قد ترأس القائمة العراقية التي تضم شخصيات سُنية وشيعية. وأعلن بعد ذلك عن تأسيس "ائتلاف الوطنية" ليحل محل "القائمة العراقية" في انتخابات عام 2018 والتي حصل الائتلاف خلالها على 22 مقعدا في البرلمان من أصل 329 مقعدا.

وجاءت "الجبهة الوطنية المدنية" أخيرا لتحلّ محل "ائتلاف الوطنية" كجهة سياسية تشارك في الانتخابات المبكرة المقبلة.

وبدا من خلال حضور المتظاهرين في الجبهة حرص علاّوي على الاستفادة من زخم الاحتجاجات الشعبية، لكن مراقبين اعتبروا "التوليفة السياسية" الجديدة مفتعلة وغير متجانسة وقد تؤدّي إلى نفور الناخبين بدل استمالتهم.

وأوضح البيان أنّ "اللجنة التحضيرية للجبهة الجديدة بعد سلسلة اجتماعات متواصلة انتخبت إياد علاوي رئيسا لها". وبيّن أنه "تم إقرار النظام الداخلي وميثاق للجبهة يهدف بالأساس إلى إصلاح العملية السياسية وتصحيح انحرافها".

ولا يُحسب علاوي ضمن العائلة السياسية الشيعية على الرغم من انتمائه للمذهب الشيعي، وقد دأب على جمع شخصيات سنية وشيعية في ائتلافاته السياسية.

وتظهر استعدادات القوى السياسية بشكل مبكّر لانتخابات أكتوبر القادم أهمية المناسبة وحجم الرهانات المعلّقة عليها من قبل قوى متضادّة في الأهداف والتوجّهات.

وتأمل قوى جديدة تمخّض عنها "حراك تشرين" في إشارة إلى الانتفاضة غير المسبوقة التي انطلقت في أكتوبر 2019 إحداث تغيير عميق من خلال صناديق الاقتراع، بينما ستسعى القوى التي حكمت البلاد منذ 2003 بكل ما أوتيت من قوة المال والإعلام، وربمّا تأثير سلاح الميليشيات المرتبطة بها، للحفاظ على السلطة ومكتسباتها الكبيرة وتجنّب المحاسبة على مسار طويل من الهدر والفساد وتدمير مؤسسات الدولة.

وضمن الاستعدادات للانتخابات بدأ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مبكرا في الترويج للفوز بغالبية مقاعد البرلمان القادم قائلا إنّه يسعى لحصول تياره على امتياز تشكيل الحكومة الجديدة.

أما من جانب المكوّن السنّي فقد قرّرت أربعة تحالفات انتخابية كبيرة خوض الانتخابات، أبرزها تحالف يقوده رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ويضم في عضويته شخصيات وزارية ونيابية وعشائرية، وتحالف العزم الذي أعلن حديثا عن تشكيله برئاسة خميس الخنجر ويضم ثمانية أحزاب.

أما جديد الساحة السياسية العراقية فيتمثّل في القوى المنبثقة عن الحراك الاحتجاجي والرافعة لشعارات التغيير الجذري والتخلّص من الطبقة السياسية التي قادت تجربة الحكم الفاشلة.

واحتضنت محافظة بابل بغداد مؤخرا اجتماعا لعدد من تلك القوى بهدف تدارس طريقة المشاركة في الانتخابات. وصدر عن الاجتماع الذي شارك فيه كلّ من تجمع الفاو زاخو والبيت الوطني وحركة نازل آخذ حقي الديمقراطية والاتحاد العراقي للعمل والحقوق وجبهة تشرين والتيار الاجتماعي الديمقراطي وتيار المد العراقي وحركة امتداد، بيانا دعا الشعب العراقي إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات وتوفير بيئة سليمة لإجرائها. كما ناشد الأمم المتّحدة الإشراف على العملية الانتخابية لحمايتها من التزوير.

وفي ظلّ حالة النقمة السائدة على رموز العملية السياسية وقياداتها، لا تبدو حظوظ إياد علاوي كبيرة في الفوز بالانتخابات القادمة، فهو ليس من قوى التغيير كما أنّه لا يمتلك نفوذ كبار قادة الأحزاب الكبيرة والذي يتوقّع أن يستخدموه بطرق متعدّدة في المناسبة الانتخابية المرتقبة.

وسبق لعلاّوي أن حُرم من حق تشكيل الحكومة إثر انتخابات سنة 2010 التي فاز فيها وحصل خلالها على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، لكنّ منافسه الأشرس نوري المالكي نجح باستخدام نفوذه كرئيس وزراء في الفترة التي سبقت الانتخابات في استصدار فتوى قانونية من المحكمة العليا تنصّ على منح حق تشكيل الحكومة لمن يتمكّن من جمع أكبر ائتلاف نيابي.

فكان أن حصل المالكي على فترة جديدة على رأس الحكومة ختمها سنة 2014 بكارثة احتلال تنظيم داعش لثلث مساحة العراق بعد أن كان الفساد قد انتشر في مختلف أجهزة الدولة وطال القوات المسلّحة التي انهارت أمام زحف التنظيم.

الأصابع على الزناد

خلاف بين الانتقالي الجنوبي والشرعية اليمنية بسبب إقالة قائد القوات الخاصة

المجلس الانتقالي يتهم إخوان الشرعية بنحر اتفاق الرياض

إقالة وتعيين المسؤولين المدنيين والقادة الأمنيين والعسكريين سلاح فعّال بيد الشقّ الإخواني في الشرعية اليمنية يحاول حزب الإصلاح أن يحقّق به ما لم يستطع تحقيقه بالقوة العسكرية خلال مواجهاته مع المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يرى في الإقالات والتعيينات التي تصدر باسم الرئيس عبدربه منصور هادي خروجا عن التوافق الذي قام عليه اتّفاق الرياض ونسفا للاتفاق.

عدن - اتّهم المجلس الانتقالي الجنوبي "الشرعية" اليمنية بـ"نحر" اتفاق الرياض الذي رعته المملكة العربية السعودية وأفضى في ديسمبر الماضي إلى تشكيل حكومة المناصفة بمشاركة المجلس جنبا إلى جنب قوى أخرى من معسكر "الشرعية".

وجاء ذلك في معرض احتجاج المجلس على قرار الرئاسة اليمنية إقالة قائد عسكري كبير في خطوة اُعتبرت في جنوب اليمن ضمن القرارات الأحادية المخالفة لروح اتّفاق الرياض القائم على التوافق.

ورفض علي الكثيري الناطق باسم المجلس قرار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إقالة اللواء فضل باعش من مهامه كقائد للقوات الخاصة.

وسبق لباعش أن أعلن انضمامه مع القوات العاملة تحت إمرته إلى المجلس الانتقالي "حقنا للدماء الجنوبية ومن أجل أرض الجنوب"، وذلك عندما كانت المواجهات مشتعلة بين القوات الجنوبية وقوات تابعة لجماعة الإخوان المسلمين عاملة تحت لواء "الشرعية" اليمنية.

ويأتي هذا الخلاف الجديد كمظهر على خلافات متصاعدة وأوسع نطاقا بين المجلس و"الشرعية" باتت تهدد بانفراط عقد الشراكة الهشّة التي تأسست عليها حكومة المناصفة.

وقال الكثيري في منشور على الصفحة الرسمية للمجلس الانتقالي إنّ "منظومة الرئاسة اليمنية سرّبت قرارا بإقالة اللواء فضل محمد عبدالله باعش من مهامه كقائد لقوات الأمن الخاصة بمحافظات عدن وأبين ولحج والضالع، وهو قرار مرفوض جملة وتفصيلا يضاف إلى القرارات أحادية الجانب التي تعد نسفا لروح ومضامين اتفاق الرياض".

كما أدان ما اعتبره "تمادي بعض قوى الشرعية اليمنية في مواصلة حربها متعددة الأوجه التي تستهدف الجنوب وقضيته وضرورات حياة شعبه، ومن ذلك سلسلة القرارات الانفرادية".

ووصف "الشرعية" اليمنية بالمختطفة من قبل جماعة الإخوان المسلمين، قائلا إنّها "أمعنت في نحر اتفاق الرياض"، ومعتبرا أنّ قرار إقالة باعش "لا يسْوى الحبر الذي كُتب به ولا يمكن تنفيذه إلا في وسائل التواصل الاجتماعي".

ويتمسّك المجلس الانتقالي الجنوبي بالشراكة في اتخاذ القرارات بما في ذلك إقالة وتعيين المسؤولين المدنيين والعسكريين، باعتبار أن ذلك يمكن أن يستخدم في تغيير ملامح ما تم الاتفاق عليه وفي السيطرة على مقاليد السلطة.

ويخشى قادة الانتقالي من وقوع الرئيس اليمني تحت تأثير المحيطين به من كبار قادة حزب التجمّع اليمني للإصلاح المصنّف كذراع محلّية لجماعة الإخوان المسلمين لاتّخاذ المزيد من القرارات التي من شأنها أن تمكّن للإخوان في جنوب اليمن وتحقّق لهم بالسياسة ما لم يستطيعوا تحقيقه بقوّة السلاح.

وسبق للمجلس وقوى سياسية أخرى أن احتجّت على سلسلة من التعيينات قرّرها عبدربه منصور وقضت بتعيين رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عبيد بن دغر رئيسا لمجلس الشورى وتعيين عبدالله محمد أبوالغيث ووحي طه عبدالله جعفر أمان نائبين له. كما اشتملت القرارات على تعيين أحمد صالح الموساي نائبا عاما للجمهورية خلفا للقاضي علي الأعوش، إضافة إلى تعيين مطيع دماج أمينا عاما لمجلس الوزراء.

وجاء الخلاف الجديد حول إقالة باعش في وقت حذّرت مصادر سياسية يمنية من تصاعد التوتر بين المجلس الانتقالي وأطراف متنفّذة في "الشرعية" اليمنية، وعلى رأسها حزب الإصلاح ما ينذر بمواجهة قادمة في ظل حالة الاحتقان السياسي ومغادرة معظم وزراء الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض للعاصمة اليمنية المؤقتة عدن.

ويترافق ذلك مع حالة من الاحتقان الشعبي في مناطق جنوب اليمن بسبب ضعف أداء الحكومة وفشلها في تحسين مستوى الخدمات ومعالجة الوضع الاجتماعي الصعب في تلك المناطق.

علي الكثيري

القرارات أحادية الجانب نسف لروح اتفاق الرياض ومضامينه

وفي مظهر على التوتّر شهدت مناطق متفرقة من مديرية أحور بمحافظة أبين شرقي عدن خلال الأيام الماضية اشتباكات متقطعة بين قوات تابعة للحكومة اليمنية وأخرى تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي على خلفية سعي قوات حكومية لفرض سيطرتها وطرد قوات محسوبة على المجلس.

ويؤكد مراقبون أن تصاعد التوتر السياسي والأمني بين المجلس الانتقالي وأطراف متنفذّة في الحكومة اليمنية تعارض اتفاق الرياض، هو مؤشر على عودة المواجهات بين الطرفين في ظل استمرار الاشتباكات العسكرية وتعثر استكمال تنفيذ الشق العسكري والأمني من الاتفاق.

البنتاغون يدافع عن الدعم العسكري للسعودية

واشنطن - دافعت وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون عن دعمها العسكري للسعودية، مشدّدة على حق المملكة في الدفاع عن نفسها.

وقال المتحدث باسم الوزارة جون كيربي في مؤتمر صحافي إن "الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للسعودية يهدف بشكل أساسي لمساعدتها على الدفاع عن نفسها"، مضيفا "هذا البلد يتعرض للهجمات تقريبا كل يوم". في إشارة لهجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية على مواقع داخل أراضي المملكة.

وأضاف "قرار الرئيس جو بايدن كان واضحا وهو دعم السعودية في الدفاع عن نفسها وليس دعم الحرب والعمليات داخل اليمن"، لكنّه استدرك بالقول "أنا أتفهم أن الدعم الذي نقدمه قد يستخدم في الغرضين".

وتابع "لدينا علاقات عسكرية مع السعودية، وهذا مهم للمنطقة ولمصالحنا أيضا. ولدينا التزام بمساعدة السعوديين والدفاع عنهم ضد التهديدات التي يتعرضون لها".

ومؤخرا نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين أميركيين قولهم إن إدارة بايدن تخطط لتعليق بيع الأسلحة الهجومية للسعودية، بما في ذلك أسلحة جو-أرض التي تستخدمها الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، والأنظمة التي يمكنها تحويل القنابل العادية إلى ذخائر دقيقة التوجيه.

لكنّ خبراء سوق السلاح الدولي استبعدوا مضي الإدارة الأميركية في ما تبديه من تشدّد في بيع السلاح، وخصوصا لحلفائها في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم، نظرا لوجود اعتبارات أخرى مهمّة إلى جانب الاعتبار الحقوقي، لاسيما عامل الحفاظ على تماسك وقوة هؤلاء الحلفاء في وجه المعسكر المعادي للولايات المتّحدة، كما هي الحال بالنسبة للسعودية التي تواجه تحرّش جارتها إيران وحلفائها من فصائل وميليشيات مسلّحة منتشرة في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

ويقول الخبراء إنّ الفصل الصارم بين ما هو سلاح هجومي وسلاح دفاعي أمر صعب، إذ كثيرا ما تحتاج الدول في الدفاع عن أمنها لمهاجمة خصومها وأعدائها في مواقعهم، وهو ما تقوم به الولايات المتّحدة نفسها والتي تدافع عن مصالحها في مناطق بعيدة جدّا عن مجالها الجغرافي، وتصنّف ما تقوم به في تلك المناطق أعمالا دفاعية.

كما أنّ العامل المالي مهمّ، حسب الخبراء، في صفقات بيع السلاح، إذ تحتاج صناعة الأسلحة الأميركية إلى أسواق وإلى تخفيف القيود على المشترين كي لا ينصرفوا إلى مصنعين من بلدان أخرى بحثا عن تلبية حاجيات بلدانهم الدفاعية.

وأعلن بايدن في فبراير الماضي أنه سينهي "كل الدعم الأميركي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة". ويهدف هذا الإجراء إلى معالجة الوضع في اليمن الذي وعد الرئيس الأميركي بإنهاء الحرب فيه.

لكن المسؤولين الأميركيين ناقشوا بيع أسلحة يمكن للسعودية أن تستخدمها دفاعا عن أراضيها من الهجمات التي تنفذها جماعة الحوثي، بما في ذلك الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة التي يشنها المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران.

وقال مسؤولون أميركيون إن التعليق لا يشمل مبيعات أي أنواع أخرى من الأسلحة للجيش السعودي، الذي يعتمد على الولايات المتحدة في تسليحه. وسيظل مسموحا باستخدام الأسلحة التي تجهّز بها المروحيات، وكذلك الذخائر أرض-أرض والأسلحة الصغيرة. كما سيتم السماح بالمعدات الإلكترونية، بما في ذلك تقنية التشويش.

حرس قديم وإن حاول التجدّد